بـــنـــك الـــشـــام ش.م.م

البيـانات الـمـالـيـة الـمـوحـدة

31 كـانــون الأول 2014

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م.

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف الشام ش.م.م ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، و التي تشمل بيان الوضع المالي الموحد. كما في 31 كانون الأول 2014 و كل من البيانات الموحدة للدخل، التغيرات في حقوق المساهمين و التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، و ملخص السياسات المحاسبية الهامة و معلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، والمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وو فقاً للقوانين و الأنظمة المصرفية السورية النافذة و تعليمات و قرارات مجلس النقد و التسليف و كل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. كذلك إن الإدراة مسؤولة عن الضبط الداخلي التي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق و تتطلب هذه المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني و القيام بتخطيط و اجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ و الافصاحات في البيانات المالية الموحدة و ذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. و عند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المدقق في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلق بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، و ذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف و ليس لغرض ابداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة و معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادراة، و كذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية و مناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي:

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمصرف الشام ش.م.م والشركة التابعة له كما في 31 كانون الأول 2014 و أدائهم المالي و تدفقاتهم النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و القوانين و الأنظمة المصرفية السورية النافذة و تعليمات و قرارات مجلس النقد و التسليف و كل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى:

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكيد من مدى التزام المجموعة بتطبيق أنظمة و تعليمات هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و خصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، و إن البيانات المالية المرفقة متفقة معها و نوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين يوسف القاضي

شركة تدمر & برايس ووتر هاوس كوبرز

24 آذار 2015

TADMOR & CO
Commercial Registration 24

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	3	10,909,445,993	4,140,660,847
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	4	45,492,825,322	44,676,417,839
حسابات إستثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5	3,754,926,528	994,435,203
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	6	6,565,896,033	5,504,388,409
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	7	1,388,743	184,350
استثمارات عقارية	8	424,735,000	246,260,107
موجودات ثابتة - بالصافي	9	321,010,044	331,399,889
موجودات غير ملموسة	10	4,609,260	10,156,377
موجودات ضريبية مؤجلة	18	49,246,416	22,964,567
موجودات أخرى	11	139,692,845	107,211,771
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1,136,085,254	901,081,425
مجموع الموجودات		**68,799,861,439**	**56,935,160,783**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق المُلكية			
المطلوبات			
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	13	38,171,425,809	34,679,630,612
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14	8,346,349,829	5,748,218,880
تأمينات نقدية	15	7,521,296,220	5,217,813,559
ذمم دائنة	16	88,936,189	21,817,891
مخصصات متنوعة	17	141,658,085	78,294,941
مخصص ضريبة الدخل	18	4,229,701	4,229,701
مطلوبات أخرى	19	285,813,592	74,887,943
مجموع المطلوبات		**54,559,709,426**	**45,824,893,527**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	20	4,274,276,640	3,436,387,554
احتياطي مخاطر الاستثمار	22	123,333,034	113,326,373
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**4,397,609,674**	**3,549,713,927**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة		**58,957,319,100**	**49,374,607,454**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	24	5,000,000,000	5,000,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	25	33,051,351	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	21	219,296,384	40,821,491
الأرباح المدورة غير المحققة		5,628,417,269	3,551,311,590
الخسائر المتراكمة		(1,040,877,691)	(1,067,250,474)
مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف		**9,839,887,313**	**7,557,933,958**
حقوق غير المسيطرة	23	**2,655,026**	**2,619,372**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية		**68,799,861,439**	**56,935,160,783**

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

السيد أحمد يوسف اللحام
المفوض بأعمال المدير العام بالوكالة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

	إيضاح	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	26	465,760,404	391,634,725
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	27	(185,726,131)	(215,694,328)
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	28	193,448,854	60,402,842
المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك	29	(15,853,273)	(12,416,563)
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	30	457,629,853	223,926,676
احتياطي معدل الأرباح		-	-
إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح		457,629,853	223,926,676
احتياطي مخاطر الاستثمار		(12,952,335)	(15,675,871)
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك القابل للتوزيع		(116,571,017)	(141,082,838)
حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	31	328,106,501	67,167,967
إيرادات الخدمات المصرفية	32	504,473,203	654,881,191
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)		273,093,488	385,730,444
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي		2,077,105,678	2,521,900,026
إيرادات أخرى	33	9,052,117	4,575,247
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف		3,191,830,987	3,634,254,875
نفقات الموظفين	34	(236,786,074)	(159,148,712)
استهلاكات وإطفاءات	10-9	(40,095,190)	(40,340,085)
مصاريف أخرى	35	(277,706,136)	(168,720,486)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	27	-	(245,875,337)
مخصصات متنوعة		(560,011,320)	(666,057,030)
إجمالي المصروفات		(1,114,598,720)	(1,280,141,649)
الربح/(الخسارة) قبل الضريبة		2,077,232,266	2,354,113,226
إيراد(مصروف) ضريبة الدخل		26,281,849	6,015,270
الزكاة		-	-
صافي الربح السنة		2,103,514,116	2,360,128,496
يعود الى:			
مساهمي المصرف		2,103,478,461	2,360,093,363
حقوق غير المسيطرة		35,655	35,133
الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة	36	42.07	47.20

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

		2014 **ليرة سورية**	2013 **ليرة سورية**
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة		2,077,232,266	2,354,113,226
تعديلات لبنود غير نقدية:			
اهتلاكات واطفاءات		40,095,190	40,340,085
العائد على حسابات الإستثمار المطلقة		129,523,352	156,758,709
مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية		185,726,131	461,569,665
مخصصات مختلفة		560,011,320	666,057,030
صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		2,992,588,260	3,678,838,715
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		(2,492,413,235)	1,566,880,507
النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب		(120,428,032)	(65,649,584)
النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات		(1,236,762,223)	658,735,234
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى		(32,451,998)	(42,916,098)
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)		(20,000,000)	-
تأمينات نقدية		1,244,479,960	1,316,147,554
ذمم دائنة		64,848,044	5,510,134
مطلوبات مختلفة		236,451,443	(8,132,415)
صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية		636,312,218	7,109,414,047
التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية:			
شراء (بيع) الاستثمارات في العقارات		-	(2,154,327)
شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية		(1,160,000)	74,559,168
شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية		-	(555,500)
شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية		(24,158,227)	(24,407,563)
موجودات ثابتة مالية		-	26,238,819
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		(25,318,227)	73,680,597
التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات التمويلية:			
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		696,331,323	(638,455,601)
صافي الزيادة في الحسابات الجارية		1,868,114,684	2,764,373,129
أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية		(140,415,168)	(187,565,193)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		2,424,030,839	1,938,352,335
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه		874,989,284	241,924,067
صافي الزيادة(النقص) في النقد وما في حكمه خلال العام		3,910,014,113	9,363,371,046
يضاف:			
النقد وما في حكمه في بداية المدة		13,739,274,626	4,375,903,580
النقد وما في حكمه في نهاية المدة	37	17,649,288,739	13,739,274,626

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان الغيرات في حقوق المكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2014

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الارباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غر المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
		احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل							
	ل.س	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	-	33,051,351	40,821,491	3,551,311,590	-	(1,067,250,474)	7,557,933,959	2,619,372	**7,560,553,330**
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	178,474,893	-	-	-	178,474,893	-	**178,474,893**
ربح(خسارة) السنة	-	-	-	-	-	2,103,478,461	-	2,103,478,461	35,655	**2,103,514,116**
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	2,077,105,678	(2,103,478,461)	26,372,782	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	**5,000,000,000**	**-**	**33,051,351**	**219,296,384**	**5,628,417,269**	**-**	**(1,040,877,691)**	**9,839,887,313**	**2,655,026**	**9,842,542,339**

بيان الغيرات في حقوق المكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2013

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الارباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غر المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
		احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل							
	ل.س	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*	*ل.س*
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	-	33,051,351	40,821,491	1,029,411,565	-	(905,443,811)	5,197,840,596	2,584,238	**5,200,424,834**
احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-		-	-	-	-	-	-
ربح(خسارة) السنة	-	-	-		-	2,360,093,363	-	2,360,093,363	35,133	**2,360,128,496**
تخصيص أرباح السنة	-	-	-		2,521,900,026	(2,360,093,363)	(161,806,663)	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2013	**5,000,000,000**	**-**	**33,051,351**	**40,821,491**	**3,551,311,590**	**-**	**(1,067,250,474)**	**7,557,933,959**	**2,619,372**	**7,560,553,330**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م ("البنك") شركة مساهمة عامة سورية ، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص باحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم23للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد(إيضاح 24). بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها تسعة والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الاسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم أدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق"
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين و الأنظمة النافذة و توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم (1) بتاريخ 31-1-2015 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من (ثلاثة أعضاء هم السادة : فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي رئيساً للهيئة، فضيلة الدكتور أحمد حسن نائباً للرئيس وعضواً تنفيذياً للهيئة،فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تعينهم الجمعية العمومية لمدة(ثلاث سنوات قابلة للتجديد) بناء على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (999 / م ن / ب4) تاريخ 2013/8/7.

لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف .

2 -السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المُوحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية.

تم إعداد البيانات المالية المُوحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/ المطلوبات المالية للمتاجرة و الموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع و الاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المُوحدة (سواء المُموَّلة من حسابات الاستثمار المُطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد.

إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

	نسبة المساهمة	حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	
		2014	2013
		ليرة سورية	ليرة سورية
الشركات التابعة			
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية	99%	247,500,000	247,500,000
		247,500,000	247,500,000

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.
نتائج عمليات الشركة التابعة المشتراة أو المباعة خلال السنة التي تم التخلص منها يتم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أوحتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائمًا،(و وفقا لقرار مجلس النقد و التسليف 501/م ن / ب4 تاريخ 2009/05/10).

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.
في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة المطبقة و التي ليس لها تأثير مادي على المعلومات المالية الموحدة:

تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المعدلة التالية عند إعداد هذه المعلومات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المعدلة أي تأثير مادي على المبالغ المعلنة للفترة الحالية و فترة المقارنة إلا أنها قد تؤثر على احتساب المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- التعديلات على المعيار رقم 10 من معايير التقارير المالية الدولية: البيانات المالية الموحدة – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.
- التعديلات على المعيار رقم 12 من معايير التقارير المالية الدولية: الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة (المعدل في 2011) – تعديلات تتعلق بالمنشآت الاستثمارية.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 32: الأدوات المالية: العرض – تعديلات تتعلق بمقاصة الموجودات و المطلوبات.

التغييرات في السياسات المحاسبية(تتمة):

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: انخفاض قيمة الموجودات – تعديلات ناتجة عن الإفصاحات عن القيمة القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39: الأدوات المالية: الاعتراف و القياس – تعديلات تتعلق باستبدال الأدوات المشتقة.
- التفسير رقم 21 الصادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية: جباية الضرائب.

	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معايير التقارير المالية الجديدة و المعدلة:	
-التعديلات على المعيار رقم 2 من معايير التقارير المالية: السداد على أساس الأسهم – تعريف "شرط الاستحقاق".	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار رقم 3 من معايير التقارير المالية الدولية: دمج الأعمال – احتساب الثمن المشروط و استثناء الائتلافات المشتركة من نطاق المعيار.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار رقم 8 من معايير التقارير المالية الدولية: القطاعات التشغيلية – تجميع القطاعات، و تسوية موجودات القطاع.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار رقم 11 من معايير التقارير المالية الدولية: الترتيبات المشتركة – تعديلات تتعلق باحتساب الاستحواذ على حصة ما في عملية مشتركة.	1 كانون الثاني 2016
- التعديلات على المعيار رقم 13 من معايير التقارير المالية الدولية: قياس القيمة العادلة – نطاق استثناء.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 15: الايرادات من العقود مع العملاء – يقوم هذه المعيار بتحديد متى و كيف تقوم المنشآت بالاعتراف بالايرادات كما يتطلب من المنشأة تزويد مستخدمي البيانات المالية بالمزيد من الإفصاحات التوضيحية ذات الصلة.	1 كانون الثاني 2017
- التعديلات على المعيار الدولي رقم 16: الممتلكات و الآلات و المعدات – إعادة بيان تناسبي للاستهلاك المتراكم فيما يتعلق بإعادة التقييم.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار الدولي رقم 16: الممتلكات و الآلات و المعدات – تعديلات تتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك و الإطفاء.	1 كانون الثاني 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19: امتيازات الموظفين – تم التعديل لايضاح المتطلبات المتعلقة بكيفية ربط المساهمات من الموظفين أو الأطراف الأخرى المرتبطة بالخدمة بفترات الخدمة.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 24: الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة – منشآت إدارية.	1 تموز 2014
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 38: الموجودات غير الملموسة – تعديلات تتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك و الإطفاء.	1 كانون الثاني 2016
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40: العقارات الاستثمارية – العلاقة المتداخلة بين المعيار رقم 3 من معايير التقارير المالية الدولية و المعيار المحاسبي الدولي رقم 40.	1 تموز 2014

معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير مطبقة :

- معيار المحاسبة الدولي رقم 29 – المحاسبة في ظل اقتصاديات التضخم المرتفع- لم يطبق البنك المعيار 29.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.
إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

2 - السياسات المحاسبية(تتمة)

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الإئتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبية والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي.يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إالى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة(الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين .

بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (219,228,369) ليرة سورية ، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5% سنوياً بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أوطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة.

تم استبعاد الوديعة الالزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها و ذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الأسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء(أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً اللدخل) تزكى بمبلغ 4.38 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالكها نسبة 2.5 % من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة .

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال عام 2014 تم ترحيل مبالغ بمقدار(3,060,958 ل.س)إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,687,336.05 ل.س) خلال عام 2013 .

وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
فوائد من البنوك	2,986,416.33	1,459,804.05
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	70,941.34	204,826.00
زيادة بالصندوق	3,600.00	22,706.00
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	**3,060,957.67**	**1,687,336.05**
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	**540,958.02**	**1,983,962.35**

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

وأقرت هيئة الرقابة الشرعية في الموظفين غير الأساسيين في البنك (الحراس وعمال التنظيف) الذين تمر بهم ظروف صعبة أن تقوم لجنة داخلية في المصرف بعضوية دائرة الرقابة الشرعية بالتبرع لهم، بعد دراسة حالتهم ووضعهم ومدى استحقاقهم،لمساعدتهم على قضاء حاجاتهم.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أُسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية و التمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، ، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة :الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك(مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق بناءعلى الشرائح التالية:

	2014	2013
حساب التوفير	30%	30%
وديع العطاء	85%	85%
وديعة الأمان	90%	90%
حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر	55%	55%
حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر	75%	75%
حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر	80%	80%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر	85%	85%
حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهرًا	90%	90%

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها .

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير.أو المخالفة

يتم التنضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق اما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر.يقصد بالتنضيض احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

	31 كانون الأول 2014			31 كانون الأول 2013		
	سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار	%4.463	%0.455	%0.442	%3.819	%0.687	%0.991
الحد الأقصى لنسبة المضاربة	-	-	-	%25	%33	%33

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) كحد أقصى 50% من صافي الربح المتحقق.

قام البنك خلال العام بالتنازل عن جزء من حصته كمضارب لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بهدف رفع معدل العائد الموزع على المودعين .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال المودعين في الوعاء الاستثماري

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما موَل البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أُسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة(تتمة):

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة ، وقررت الادارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت اموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل ، وبموجب هذا المبدأ يصالح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة,

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك ، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)
- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءًعلى تقديرات إدارة البنك وأحكام قرارمجلس النقد والتسليف رقم597//م ن/ب 4الصادربتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته،والقرار رقم 650/من/ب 4الصادربتاريخ 14نيسان2010، والقرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 وتعديلاته والذي تم تمديد العمل به بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم /1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد.كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية و التي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) الى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد ، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أوخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

ج. الأدوات المالية – الأعتراف الأولي و القياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية :

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها واثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

هي استثمارات تم اقتناؤها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).

- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراءها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيّرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغيّر، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغيّر في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح المُوزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

الموجودات المالية المُحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مُضافاً إليها أية مصروفات مُباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يُؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المُتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لايحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المُتاحة للبيع بالقيمة العادلة مُضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمارات المُطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المُحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المُتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل مابين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.
- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المُحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المُتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المُتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة – إن وُجد – في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المُتأتية من الموجودات المالية المُتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يُمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدوث حدث واحد أو اكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهرية، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المُرابحة:

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء ، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء ، وفي كلا الحاليتن يأخذ المصرف من العميل هامش الجدية .
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المبيعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- ويعتبر هامش الجدية أمانة للحفظ لدى المصرف لا يجوز التصرف فيه، أو يأذن العميل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرابحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المُؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المُؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

السلم والسلم المُوازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مُخصص تدني إذا كان هنالك احتمالا قوياً بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمُسلم فيه (البضاعة) أو احتمالا قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع المُوازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أيّ تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع المُوازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة)

موجودات مُتاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المُتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مُباشرة مُتعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المُتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المُحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق مُوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتُسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المُتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها

التمويل بالمُضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدَّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المُضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمَّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المُضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم اثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المُضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذممًا على المُضارب، اما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمُشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المُشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المُشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المُشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المُشاركة المُتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المبيعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المبيعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمُشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمَّا في حالة استمرار المُشاركة لأكثر من فترة مالية فإنَّه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمَّا نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في راسمال المُشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم اثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

الاستثمارات المقيدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقع تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسييلها أو تم نقلها للمصرف.
- اذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم اثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقع تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من عملية تسييل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات ، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي ياخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية ، الصناعة ، الموقع الجغرافي ، نوع الضمانات ، وضع المستحقات والعوامل الاخرى الملائمة.
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الإئتمانية.

ح. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع الى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة ، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصانًا.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم اطفاؤها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. <u>الإجارة والإجارة المُنتهية بالتمليك:</u>

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهتلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الأصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء أصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ر. <u>الاستثمارات في العقارات:</u>

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناه بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ز. <u>احتياطي مخاطر الاستثمار:</u>

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
- يقتطع المصرف ما لا يقل عن (10%) من "إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة" وفق ما هو وارد في بيان الدخل كاحتياطي لمخاطر الاستثمار وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
- عند التصفية الرصيد المتبقي من احتياطي مخاطر الاستثمار يؤول لأصحاب حسابات الاستثمار.

س. <u>احتياطي مُعدَّل الأرباح:</u>

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المُضارب (المصرف) بغرض المُحافظة على مُستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المُتبقي في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

ش. القيمة العادلة للموجودات المالية:

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:

- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المُتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أوالتصفية:

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5٪
تحسينات على العقارات مستأجرة	10٪ أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكومبيوتر وتجهيزات المكاتب	20٪
السيارات	20٪

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. المُخصصات:

- يتم الاعتراف بالمُخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأنَّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.
- **مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:**

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين .

المكافآت المرتبطة بالأسهم:

لا توجد مكافأت مرتبطة بالأسهم .

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كليًا.

ط. رأس المال:

- **تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:**

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لاتعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولاتظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.

يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية المُلزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.
- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.
العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.
2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).
العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

2 -السياسات المحاسبية(تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة(تتمة):

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحيفتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مُستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقًا.

ل. الموجودات غير الملموسة :

أ - الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أمَّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب -الموجودات غير الملموسة الأُخرى:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيَّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أُخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمَّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مُراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مُراجعة أيَّة مُؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مُراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيَّة تعديلات على الفترات اللاحقة.
- يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:
  - الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
  - نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أواستخدامه.
  - قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
  - كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أوفوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
  - وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
  - قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الاطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى :

برامج معلوماتية	%20

م. <u>النقد وما في حكمه:</u>

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر(استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
نقد في الخزينة	611,418,220	98,809,609
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :		
حسابات جارية / ودائع تحت الطلب	9,686,471,005	3,593,677,790
متطلبات الاحتياطي النقدي(*)	611,556,768	448,173,447
	10,909,445,993	4,140,660,847

(*)وفقا لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ(611,556,768) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 آيار للعام 2011 مقابل مبلغ (448,173,447) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2013، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*
حسابات جارية و تحت الطلب	5,656,883,501	4,028,494,265	12,464,613,011	22,325,295,008	18,121,496,512	26,353,789,273
حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	3,845,758,299	1,306,872,084	23,281,943,002	14,155,953,412	27,127,701,301	15,462,825,496
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي 3 أشهر او أقل	-	-	243,627,509	2,859,803,070	243,627,509	2,859,803,070
	9,502,641,801	5,335,366,349	35,990,183,522	39,341,051,490	45,492,825,322	44,676,417,839

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*
حسابات استثمارية مطلقة	-	-	4,111,050,725	1,880,038,880	4,111,050,725	1,880,038,880
تأمينات نقدية لدى البنوك	-	-	1,587,882,533	146,680,974	1,587,882,533	146,680,974
مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقة (**)	-	-	(1,944,006,730)	(1,032,284,651)	(1,944,006,730)	(1,032,284,651)
	-	-	3,754,926,528	994,435,203	3,754,926,528	994,435,203

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات إستثمارية مطلقة:

	2014 **ليرة سورية**	2013 **ليرة سورية**
رصيد في بداية السنة	(1,032,284,651)	(556,747,491)
يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة	(487,011,320)	(641,057,030)
فروقات سعر الصرف	(424,710,759)	165,519,870
رصيد نهاية السنة	(1,944,006,730)	(1,032,284,651)

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الإستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة،الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.
وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين و منها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01 ، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق الى تلك المجموعات، بالإضافة الى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.
إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة أعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورةفي حال تعثر خطة إعادة الهيكلة.وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقرة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب الحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار :
صدر قرار من قبل المحكمة الكويتية بإخراج شركة دار الاستثمار من قانون إعادة الهيكلة و بالتالي قرر مجلس إدارة البنك زيادة المخصصات المشكلة لتصل الى 100% من الدين خلال الفترة القادمة .
علماً أننا قمنا بإعادة فتح ملف القضية ضد شركة دار الاستثمار عن طريق مكتب المحاماة المعتمد لدينا في الكويت.
مؤخراً قامت شركة دار الاسنثمار باستئناف الحكم الصادر لتشميلها مجدداً بإعادة الهيكلة و نحن بانتظار قرار المحكمة.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*
المرابحة و المرابحة للأمر بالشراء	8,438,089,346	7,246,848,224	-	-	8,438,089,346	7,246,848,224
يضاف : ذمم اخرى(**)	50,065,247	604,711	-	-	50,065,247	604,711
(ناقصا): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(404,490,737)	(466,313,850)	-	-	(404,490,737)	(466,313,850)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(176,352,886)	(130,126,001)	-	-	(176,352,886)	(130,126,001)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(1,341,414,937)	(1,146,624,675)	-	-	(1,341,414,937)	(1,146,624,675)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	6,565,896,033	5,504,388,409	-	-	6,565,896,033	5,504,388,409

(*)بلغت ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 3,134,782,384 ليرة سورية مُقابل 2,725,043,894 ليرة سورية للسنة السابقة أي ما نسبته (36.93%) من رصيد ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات ، مقابل ما نسبته (37.60%) للسنة السابقة .
بلغت ذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,958,429,497 ليرة سورية أي ما نسبته (35.59 ٪) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة مقابل 2,487,543,951 ليرة سورية أي ما نسبته (37.4%) للسنة السابقة.
(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يفِ العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

وفيما يلي تفصيل الحركة على **مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات**::

	2014 **ليرة سورية**	2013 **ليرة سورية**
الرصيد في بداية السنة	1,146,624,675	688,900,000
المكون خلال السنة	185,726,132	461,569,665
المستخدم من المخصص خلال السنة (**الديون المعدومة**)	-	-
فرق سعر الصرف	9,064,130	(3,844,990)
الرصيد في نهاية السنة	1,341,414,937	1,146,624,675

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .
إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.
بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 168,838,936 ليرة سورية مقابل 135,987,451 ليرة سورية للسنة السابقة.

الأرباح المحفوظة:

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*	2014 *ليرة سورية*	2013 *ليرة سورية*
الرصيد في بداية السنة	130,126,001	33,802,560	-	-	130,126,001	33,802,560
الأرباح المحفوظة خلال االسنة	103,177,077	118,448,856	-	-	103,177,077	118,448,856
الأرباح الحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات	(56,950,192)	(22,125,415)	-	-	(56,950,192)	(22,125,415)
الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	176,352,886	130,126,001	-	-	176,352,886	130,126,001

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*	*ليرة سورية*
موجودات مقتناة بغرض المرابحة	228,743	184,350	-	-	228,743	184,350
موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
موجودات آيلة لوفاء ديون	1,160,000	-	-	-	1,160,000	-
الأجمالي(1)	72,543,142	71,338,750	-	-	72,543,142	71,338,750
مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغلية	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
المخصصات(2)	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
الصافي(1-2)	1,388,743	184,350	-	-	1,388,743	184,350

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكورللسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

	عقارات مستملكة 2014	موجودات مستملكة أخرى 2014	إجمالي 2014	إجمالي 2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
رصيد بداية السنة	-	-	-	-
إضافات	1,160,000	-	1,160,000	-
استبعادات	-	-	-	-
خسارة التدني	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	**1,160,000**	**-**	**1,160,000**	**-**

8 استثمارات عقارية:

البيـــــان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	424,735,000	246,260,107	-	-	424,735,000	246,260,107
	424,735,000	**246,260,107**	**-**	**-**	**424,735,000**	**246,260,107**

(*)خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

	2014 **ليرة سورية**	2013 **ليرة سورية**
تكلفة الإستثمار	246,260,107	203,284,289
إضافات	-	2,154,327
التغير في القيمة العادلة خلال السنة *	178,474,893	40,821,491
	424,735,000	**246,260,107**

*في 31 آذار 2014 حصل البنك على تقيمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2014 والبالغ (178,474,893) ليرة سورية .

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2014	أراضي و مباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	تجهيزات المكاتب	أجهزة الكمبيوتر	سيارات	مشاريع قيد التنفيذ	الإجمالي
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	66,674,068	81,455,661	83،869،986	79،799،708	12،049،215	202,254,753	526,103,391
الفروع المغلقة (فرع صحنايا)*		19,723,049	12،438،153	6،978،664			39,139,866
إضافات		5,158,870	6،843،795	1,954,608	2,199,100	8,001,854	24,158,227
استبعادات					(1,811,515)		1,811,515
الرصيد في نهاية السنة	66,674,068	106,337,580	103,151,934	88,732,980	12,436,800	210,256,607	587,589,969
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم و في بداية السنة	(3،220،349)	(34,922,010)	(58,263,695)	(63,396,818)	(9,817,292)	-	(169,620,164)
الفروع المغلقة		(6,068,229)	(5,570,095)	(4,279,627)		-	(15,917,951)
استهلاك السنة		(12,953,552)	(11,506,208)	(8,524,286)	(1,564,027)	-	(34,548,073)
استبعادات					1,811,515	-	1,811,515
انخفاض القيمة	(48,305,252)						(48,305,252)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	(51,525,601)	**(**53,943,791**)**	**(**75,339,998**)**	**(**76,200,731**)**	**(**9,569,804**)**	**-**	(266,579,925)
صافي القيمة الدفترية							
رصيد 31 كانون الأول 2014	**15,148,467**	**52,393,789**	**27,811,936**	**12,532,249**	**2,866,996**	**210,256,607**	**321,010,044**

(*) لدى البنك فرعين مغلقين هما فرع صحنايا وفرع حمص وذلك لدواع أمنية.

9 موجودات ثابتة – بالصافي

2013 البيان	أراضي و مباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات المستأجرة ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:							
رصيد في بداية السنة	66,674,068	72,512,856	83,555,761	73,589,794	12,049,215	193,314,134	501,695,828
الفروع المغلقة (فرع صحنايا)*	-	19,723,049	12,438,153	6,978,664	-	-	39,139,866
الإضافات	-	8,942,805	314,225	6,209,914	-	8,940,619	24,407,563
الاستبعادات	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	66,674,068	101,178,710	96,308,139	86,778,372	12,049,215	202,254,753	565,243,257
الاستهلاك المتراكم							
استهلاك متراكم و في بداية السنة	(51,525,601)	(30,320,593)	(51,253,535)	(58,289,052)	(8,622,292)	-	(200,011,073)
الفروع المغلقة	-	(6,068,228)	(5,570,094)	(4,279,626)	-	-	(15,917,948)
الإضافات	-	(4,601,418)	(7,010,161)	(5,107,768)	(1,195,000)	-	(17,914,347)
انخفاض القيمة	-	-	-	-	-	-	-
الاستبعادات	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	(51,525,601)	(40,990,239)	(63,833,790)	(67,676,446)	(9,817,292)	-	(233,843,368)
صافي القيمة الدفترية							
رصيد 31 كانون الأول 2013	15,148,468	60,188,471	32,474,349	19,101,926	2,231,923	202,254,753	331,399,889

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

أنظمة حاسوب وبرامج	2014	2013
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
التكلفة		
رصيد بداية السنة	96,515,998	95,960,498
الفروع المغلقة	247,000	247,000
اضافات	-	555,500
الرصيد	96,762,998	96,762,998
الاطفاء		
رصيد بداية السنة	(86,464,061)	(80,098,830)
الفروع المغلقة	(142,559)	(142,559)
الاطفاء للسنة	(5,547,117)	(6,365,231)
التدني خلال السنة	-	-
الرصيد	**(**92,153,737)	(86,606,620)
رصيد نهاية السنة	4,609,260	10,156,377

11 موجودات أخرى

البيان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
إيرادات برسم القبض (*)	59,663,620	43,056,973
مصروفات مدفوعة مقدمًا	53,205,494	42,982,249
دفعات مقدمة لشراء أصول	21,968,141	16,841,350
تأمينات مدفوعة للغير	2,700,000	2,700,000
ذمم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	198,599	-
مخزون طوابع وقرطاسية	1,856,992	1,531,198
المجمـــــوع	139,692,845	107,211,771

(*)تمثل ايرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف و المؤسسات المالية **.**
(**)يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة و المشتركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أيه فائدة ، يتم الأفراج عنها عند تصفية المصرف.

	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	281,698,513	281,698,513
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)	854,386,741	619,382,912
	1,136,085,254	901,081,425

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية ومصرف سورية المركزي:

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

	داخل الجمهورية		خارج الجمهورية		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	37,470,191,406	34,062,310,418	671,234,403	65,035,194	38,141,425,809	34,127,345,612
حسابات استثمار(*)	30,000,000	552,285,000	-	-	30,000,000	552,285,000
	37,500,191,406	**34,614,595,418**	**671,234,403**	**65,035,194**	**38,171,425,809**	**34,679,630,612**

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
حسابات جارية / تحت الطلب :		
بالليرة السورية	3,033,421,651	3,566,648,426
بالعملات الأجنبية	5,312,928,178	2,181,570,454
	8,346,349,829	5,748,218,880

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 3,176,615,731 ليرة سورية أي ما نسبته (38.06%)من إجمالي الودائع مقابل 2,521,694,139 ليرة سورية أي ما نسبته(43.87%) في السنة السابقة .

15 تأمينات نقدية

البيـــــان	2014		2013	
	المشتركة	الذاتية	المشتركة	الذاتية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	1,240,906,837	-	-	-
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	6,222,308,505	-	4,667,309,971	-
هامش الجدية	-	-	1,919,963	-
تأمينات أخرى	58,080,879	-	548,583,625	-
المجموع	**7,521,296,220**	-	**5,217,813,559**	-

(*)بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (7,518,084,760)في نهاية 2014 مقابل (5,208,626,001)في السنة السابقة

16 ذمم دائنة:

البيـــــان	2014		2013	
	المشتركة	الذاتية	المشتركة	الذاتية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
توقيفات محتجزة	1,364,385	-	1,334,385	-
دائنو عمليات التمويل	72,205,207	-	3,183,966	-
موردين	14,825,639	-	15,315,577	-
صندوق المخالفات الشرعية (*)	540,958	-	1,983,962	-
المجموع	**88,936,189**	**-**	**21,817,891**	**-**

(*) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لصرفها بأوجه الخير.

17 مخصصات متنوعة:

2014	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)	50,000,000	37,480,644	-	-	87,480,644
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	-	-	-	9,727,417
مخصص احتجاز تعويض صراف	860,003	80,000	-	-	940,003
مخصص مخاطر نقل الأموال	-	25,802,500	-	-	25,802,500
المجموع	**78,294,941**	**63,363,144**	**-**	**-**	**141,658,085**

2013	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)	25,000,000	25,000,000	-	-	50,000,000
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	-	-	-	9,727,417
مخصص احتجاز تعويض صراف	907,503	-	-	-	860,003
مخصص مخاطر نقل الأموال	-	-	-	-	-
المجموع	**53,342,441**	**25,000,000**	**-**	**-**	**78,294,941**

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) جميعها من مصادر مشتركة.

18 ضريبة الدخل:

18- 1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	4,229,701	4,229,701
ضريبة الدخل المدفوعة	-	-
ضريبة الدخل المستحقة	-	-
رصيد نهاية السنة	4,229,701	4,229,701

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/2013/10 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/2014/5 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2009 م لا زال البنك يخضع للتدقيق المالي الضريبي و لم يتم اصدار أي قرار حتى تاريخ 31-12-2014.

18- 2 موجودات ضريبية مؤجلة:

	رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
		2014			2013
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
- موجودات ضريبية مؤجلة	22,964,567	26,281,849	49,246,416	**49,246,416**	**22,964,567**

إنَّ الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المُؤجلة هي كما يلي:

البيـــــان	2014		2013	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة *	22,964,567	-	16,949,297	-
المضاف	26,281,849	-	6,015,270	-
المستبعد	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة*	**49,246,416**	-	**22,964,567**	-

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

البيان	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	2,077,232,266	2,354,113,226
التعديلات		
(استرداد)/مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)	(13,735,607)	(140,572,730)
مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)	5,127,126	12,414,000
مخصصات تشغيلية أخرى	-	641,057,030
مخصص مواجهة خسائر طارئة *	50,000,000	25,000,000
أرباح شركة تابعة	(3,088,594)	(3,140,863)
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	(2,077,105,678)	(2,521,900,026)
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	(141,649,350)	(389,541,878)
(الخسارة)الربح الضريبي	**(**103,219,837**)**	**(**22,571,240**)**
نسبة الضريبة	%25	%25
(إيراد) مصروف ضريبة الدخل	**(**25,804,959**)**	**(**5,642,810**)**
إيراد ضريبة الدخل شركة تابعة	(476,890)	(372,460)
(إيراد)/مصروف ضريبة الدخل الموحد	**(**26,281,849**)**	**(**6,015,270**)**

19 مطلوبات أخرى:

	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
أرباح محققة لايداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع	-	482,811
حوالات و أوامر دفع	175,490,768	28,562,569
نفقات مستحقة غير مدفوعة	65,179,050	25,628,012
مستحق لجهات حكومية	23,745,311	18,637,978
ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي	1,930,729	(1,491,055)
ذمم دائنة أخرى	19,467,734	3,067,628
	285,813,592	74,887,943

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

البيـــــان	2014			2013		
	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	
حسابات التوفير	992,557,958	-	992,557,958	739,123,014	-	739,123,014
لأجل	2,687,514,517	72,728,693	2,760,243,210	1,578,956,977	498,657,942	2,077,614,920
الوكالات الاستثمارية	-	488,900,000	488,900,000	-	576,189,413	576,189,413
المجمـوع	**3,680,072,475**	**561,628,693**	**4,241,701,168**	**2,318,079,991**	**1,074,847,355**	**3,392,927,347**
أعباء محققة غير مستحقة الدفع	28,261,610	4,313,862	32,575,472	29,692,181	13,768,026	43,460,207
إجمالي حسابات الاستثمارالمُطلقة	3,708,334,085	565,942,556	4,274,276,640	2,347,772,172	1,088,615,382	3,436,387,554

21 الاحتياطي القيمة العادلة:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
بداية رصيد السنة	40,821,491	40,821,491
القيمة العادلة للإستثمارات	178,474,893	-
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	**219,296,384**	**40,821,491**

22 احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
رصيد بداية السنة	113,326,373	101,454,971
الإضافات خلال السنة	12,952,335	15,675,871
الاستبعادات خلال السنة	-	-
فروق سعر الصرف	(2,945,674)	(3,804,469)
الرصيد في نهاية السنة	123,333,034	113,326,373

23 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

24 رأس المال المكتب به وعلاوة(خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسواالبنك بتغطية 37, 500,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 12, 500,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
رأس المال المصرح والمكتتب به	5,000,000,000	5,000,000,000
رأس المال المدفوع	5,000,000,000	5,000,000,000

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب.

كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحدى الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم /119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

25 الاحتياطيات والمخصصات المكونة لقاء الديون:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب4) لعام 2012 وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب4) تاريخ 2009/12/9،

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة /14/ من المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية او أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت ادارة المصرف حجز مخصصات اضافية تعادل 99,638,481 ليرة سورية.

- قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2014/12/31 مبلغ 27,919,356 ل.س.

- قام المصرف بتشكيل مخصص للديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة بتاريخ 2014/12/31 مبلغ 1,172,465,182 ل.س،

- ولم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2014، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2014/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الإحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب4
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2014/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب4) بمبلغ 51,119,337 ليرة سورية، منها 9,727,417 ليرة سورية مشكلة على التسهيلات غير المباشرة، وتبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مبلغاً وقدره 14,978,102 ليرة سورية.

26 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيـــــان	المشتركة	
	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية
المرابحة	465,760,404	391,634,725
المجموع	**465,760,404**	**391,634,725**

27 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب4).
يتم تكوين مخصص للذمم الناتجة عن عمليات المضاربة و المشاركة.

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

البيـــــان	المشتركة	
	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات استثمارية	193,448,854	60,402,842
وكالات استثمارية	-	-
المجموع	**193,448,854**	**60,402,842**

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وذلك وفق السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية كمايلي:

	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصاريف البريد والهاتف	3,776,182	3,676,477
مصاريف طباعة وقرطاسية	1,411,476	1,330,318
إعلان ومعارض	5,735,034	2,301,576
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	3,631,582	2,441,250
مصاريف اقامة وضيافة	84,654	129,052
مصاريف أخرى	1,214,345	2,537,890
	15,853,273	12,416,562

30 حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك القابل للتوزيع:

البيـــــان		
	2014	2013
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصارف ومؤسسات مصرفية		
عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):		
توفير	19,102,169	5,353,584
لأجل	48,555,191	47,621,414
عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):	48,913,657	88,107,840
المجموع	116,571,017	141,082,838

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
بصفته مضارب	45,165,465	26,764,453
بصفته رب مال	282,941,036	40,403,514
بثقته وكيل بالاستثمار	-	-
المجموع	328,106,501	67,167,967

32 إيرادات خدمات مصرفية:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
ايرادات العمولات والرسوم	520,522,354	914,207,460
أعباء الرسوم والعمولات	(16,049,152)	(259,326,268)
المجموع	**504,473,203**	**654,881,191**

33 إيرادات أخرى:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
عمولات أسهم	1,760	158,820
رسوم ادارية ـ مرابحة	947,700	973,050
دخول اخرى	-	3,326,377
مصاريف مستردة أخرى	56,650	117,000
أخرى	8,046,007	-
المجموع	**9,052,117**	**4,575,247**

34 نفقات الموظفين:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	214,972,848	145,867,237
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	11,882,649	8,296,928
نفقات طبية	5,570,364	3,697,876
مصاريف تدريب	2,785,723	1,286,671
مصريف سفر	1,574,490	-
المجموع	**236,786,074**	**159,148,712**

35 مصاريف أخرى:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
مصاريف إيجار	82,534,548	65,282,478
مصاريف أنظمة معلومات	72,242,032	22,765,597
مصاريف البريد والهاتف وشحن	4,795,773	10,072,440
مصاريف إستشارات	22,066,183	4,413,723
مصاريف إعلان و معارض	5,735,034	6,424,857
مصاريف الكهرباء و الماء	4,567,945	3,627,560
مصاريف ادارية صرافات الالية	13,321,674	6,529,880
مصاريف سفر و مواصلات و ضيافة	9,121,242	10,219,268
مصاريف التنظيف	3,386,505	2,544,919
رسوم وأعباء حكومية	14,105,685	3,723,150
مصاريف تأمين	3,675,932	2,401,980
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	3,631,581	2,441,250
مصاريف حراسة	2,470,592	2,301,576
مصاريف طباعة و قرطاسية	2,205,976	1,670,319
مصاريف مجلس إدارة و جمعية عمومية	6,183,905	7,646,639
مصاريف قضائية	55,725	5,604,627
تبرعات	600,000	-
أخرى	27,005,804	11,050,223
المجموع	**277,706,137**	**168,720,486**

36 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف):

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
ربح (خسارة) السنة	2,103,478,461	2,360,093,363
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	50,000,000	50,000,000
حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف) أساسي	42.07	47.20
	42.07	**47.20**

37 النقد وما في حكمه:

البيـــــان	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	10,297,889,225	3,692,487,400
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	45,492,825,322	44,676,417,838
(ينزل) الايداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(26,584,982,708)	(20,078,105,855)
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر	(11,556,443,100)	(14,551,524,757)
	17,649,288,739	**13,739,274,626**

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم قي عمليات البنك اليومية.

38 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي مُلخص المُعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2014:

البيان/2014	الشركة الأم	الشركات التابعة	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكربالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب	8,586,747,349	-	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة استحقاقها الاصلي 3 أشهر او أقل	19,738,620,000	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصلي أكثر من 3 أشهر	1,587,882,533	-	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	10,784,934	-	-	-	4,871,720	-	-
مجموع الموجودات	29,924,034,816	-	-	-	4,871,720	-	-
بنود داخل الميزانية:المطلوبات							
حسابات جارية /تحت الطلب :	96,000	-	-	-			
ارصدة العملاء الجارية		-	-	-	110,680,920	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/لاجل		-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى		-	-	-	50,000	-	-
حقوق الاقلية					2,655,026	-	-
مجموع المطلوبات	96,000	-	-	-	263,385,946	-	-
بنود خارج الميزانية:							

38 المعاملات مع أطراف ذات علاقة(تتمة):

عناصر بيان الدخل:							
ايرادات الانشطة الاستثمارية	135,535,501	-	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	-	3,863,669	-	-
مصروفات ادرارية وعمومية	-	-	-	-	775,075	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	476,890	-	-
معلومات إضافية							
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

	2014	2013
	ليرة سورية	**ليرة سورية**
الإدارة التنفيذية العليا:		
رواتب	28,498,864	24,351,140
مكافآت	28,719,028	-
مجلس الإدارة:		
مصاريف اقامة و اجتماعات	6,183,905	7,646,639
هيئة الرقابة الشرعية:		
أتعاب	7,263,163	4,882,500
المجموع	70,664,960	36,880,279

39 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

	2014		**2013**	
البيان	**القيمة الدفترية**	**القيمة العادلة**	**القيمة الدفترية**	**القيمة العادلة**
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	45,492,825,322	45,492,825,322	44,676,417,839	44,676,417,839
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,754,926,528	3,754,926,528	994,435,203	994,435,203
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	6,565,896,033	6,565,896,033	5,504,388,409	5,504,388,409
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	–	–	–	–
المطلوبات المالية				
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	38,171,425,809	38,171,425,809	34,679,630,612	34,679,630,612
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	4,397,609,674	4,397,609,674	3,549,713,927	3,549,713,927
ذمم دائنة	88,936,189	88,936,189	21,817,891	21,817,891
مطلوبات أخرى	285,813,592	285,813,592	74,887,943	74,887,943

40 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها و متابعتها، و تقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته و تضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث و وقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي و يتم مراقبة هذه الحدود و تحديدها و قياسها و متابعتها و من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية و مخاطر سوق و سيولة و مخاطر تشغيلية، هذا و تلتزم دائرة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و الأعراف المصرفية بهذا الخصوص و تقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 لعام 2009 و تطبيق ميثاق بازل II و المتابعة في هذين المجالين مما يحدد مستويات التعرض و يخفف من احتمالية وقوع المخاطر.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و السيولة و المخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين و كان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها و القبول بها، و تقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر و المصادقة على صلاحيات المخاطر و مستويات التعرض و المصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس و إيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة و الكافية لإدارة المخاطر و توفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد و حصر و قياس و متابعة و ضبط المخاطر حسب الحدود و السياسات المصادق عليها، و يتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا و إدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق و مراجعة مستقلة و يستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر حول التعرضات القائمة.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم و تحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف و منتجاته المصرفية و تتأكد و تتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ و الخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك و التي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر و تقوم بوضع سياسات و إجراءات عمل و تحدد المسؤوليات و الصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام و الصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، و تقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي و تحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا و تقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة و تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و ترسم سياسة إدارة المخاطر و الصلاحيات بشكل واضح و يتناسب مع طبيعة و حجم أعمال المصرف آخذة بعين الاعتبار منتجات المصرف و نشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات و الأنشطة، و تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد و التسليف.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال و الأنشطة و تتأكد من مدى التقيد بالسقوف و المستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر و تضبط التجاوزات و تتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية و تحت ظروف ظاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد و تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية و طارئة ترفع إلى لجنة المخاطر و مجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر و تتأكد من استقلالية هذه الإدارة و تتحقق من مدى التقيد بالأنظمة و الإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، و تقيم مدى كفاية و فعالية أنظمة التعرف على المخاطر و آليات قياسها و تقيم فعالية و كفاية أنظمة الضبط الداخلي و إجراءات الرقابة الموضوعة للتحكم بالمخاطر

التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر و سرعة الإبلاغ عن الانحرافات و إجراءات التصحيح المتخذة.

اولا: الافصاحات الوصفية :

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و السيولة و المخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم و المتفق عليه، و بهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية و مراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل و على مستوى العملاء و يقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع و منطقة جغرافية و مجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية و الالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار و التي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار و الانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية و المخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية و ما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات و المطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، و كذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها و الصعوبة في تمويل الموجودات، و بهذا الصدد يقوم البنك بإدارة و مراقبة السيولة بشكل يومي و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و يحتفظ بنسب سيولة كافية و يلتزم بقرارات مجلس النقد و التسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، و بهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل و يتم تقييم مدى تأثر العمليات و النشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة و يتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل ادارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم اداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك و آليات تطبيق هذه الاستراتيجية و تطوير ذلك وانتهاء بالنشاطات و الأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):

2. الاستراتجيات العامة لإدارة المخاطر :

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية و الأهداف و الاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما و تتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم و استحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة و وضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك و استراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات و المنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة و مراقبة هذه الحدود و مراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات و الإجراءات و من ثم مستويات الدوائر و الأقسام و الفروع و تقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر و تحديد القصور و أثارها.
- وضع خطط الطوارئ و خطط استمرارية العمل و اختبار فعاليتها و تطويرها بشكل مستمر.

هذا و قد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام و إجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و السيولة و مخاطر التشغيل، كما تم اعتماد اجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال ادارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق و أنظمة القياس و أنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات و قبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر :

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة و تم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والاجراءات لكل قسم من هذه الأقسام و هي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق و السيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.

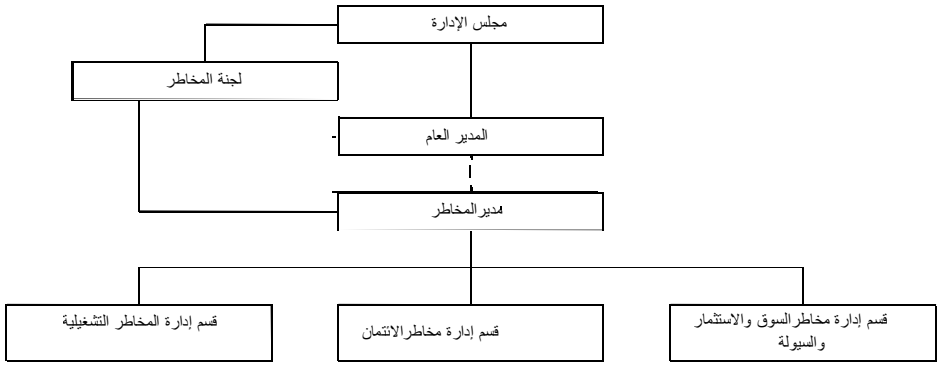

40 إدارة المخاطر(تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات و الإجراءات التي تحد من التركز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة و دائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية و مخاطر التركزات في الدول و مخاطر التركزات في البنوك المراسلة و مخاطر التركزات في الودائع و الحسابات الجارية و غير ذلك من التركز في المنتجات المصرفية.

البيان	2014	2013
أرصدة لدى مصارف مركزية	10,909,445,993	4,041,851,237
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	45,492,825,322	44,676,417,839
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,754,926,528	994,435,203
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:		
للافراد:		
للأفراد	113,936,187	434,955,936
التمويلات العقارية	214,236,142	279,704,264
للشركات:		
الشركات الكبرى	5,223,167,003	3,791,540,799
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,014,556,701	998,187,411
للحكومة والقطاع العام		
الاستثمارات في العقارات	424,735,000	246,260,107
موجودات قيد الاستثمار(مقتناة بغرض المرابحة)	228,743	184,350
موجودات آيلة لوفاء ديون	1,160,000	-
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	4,609,260	10,156,377
صافي الموجودات الثابتة المادية	321,010,044	331,399,889
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,136,085,254	901,081,425
موجودات ضريبية مؤجلة	49,246,417	22,964,567
الموجودات الأخرى	139,692,845	107,211,771
بنود خارج الميزانية		
كفالات	382,285,215	286,408,580
اعتمادات	5,922,179,618	5,006,963,073
قبولات	180,556,673	-
سقوف تسهيلات غير مستغلة	2,316,595,864	3,423,851,536
أخرى	-	-
الإجمالي	77,601,478,809	65,553,574,364

40 إدارة المخاطر(تتمة):

اولا: الافصاحات الوصفية (تتمة):

5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر (تتمة):

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء تحليل حساسية للمحفظة الائتمانية للبنك ضمن سيناريوهات خاصة بنسب التغيرات المتوقعة في تصنيف ديون هذه المحفظة وفق قرارات التصنيف السارية إضافة إلى سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ليتم الوقوف على وضع المحفظة الائتمانية و الديون القائمة و نستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرأة من الواقع و تحاكي الظروف الحالية بظروف متوقعة يتم من خلالها ممارسة العمل المصرفي، هذا و يتم إجراء تحليل حساسية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي و ظروف عمله و ضماناته.
قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط و الأنظمة و الإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك و إجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات و التوصيات و الإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.
قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات و إجراءات عمل الدوائر و نماذجها المعتمدة و هذا يجعل من كافة السياسات و الإجراءات متوافقة مع أحدث التشريعات و القرارات الصادرة و يؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير و خطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية و محفظة تمويلات الأفراد و تظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة و التسهيلات غير المباشرة و يتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف و توزع أيضاً على القطاعات الجغرافية و تراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل و على مستوى المجموعات المترابطة و تظهر تصنيف الديون من ديون منتجة و ديون غير منتجة و تسلط الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية و تراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية و تراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكمن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.
و بخصوص المخاطر السوقية و مخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية و تراقب مخاطر البنوك المراسلة و تراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك و تراقب التركزات و مخاطر سعر الصرف و مخاطر تقلب أسعار الفائدة كمؤشر، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف و تراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات و المطلوبات الإجمالية و حجم الموجودات و المطلوبات بالليرة السورية و حجم الموجودات و المطلوبات بالعملات الأجنبية و الفجوات الحاصلة و غيرها.
تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكمن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله و يتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعة و المطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر و مدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث و وقعت.
يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوفاق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال و توضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف و تحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر و تسلط الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة و توضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.
يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية و تقارير نصف شهرية و تقارير ربعية و تقارير نصف سنوية و تقارير سنوية، هذا و توجد تقارير متابعة و تقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل و ترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية و تقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا و يتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة للحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددات الواردة بقرارات مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي، و يتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي و أنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة و إجراءات عمل دائرة المخاطر و يتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و التوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر و المراقبة.

ثانيا: الافصاحات الكمية :

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الاخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك و يقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقا في سياسة البنك الائتمانية و إدارة المخاطر الائتمانية و يقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و الحدود الموصى بها و تجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد و التسليف رقم 597 لعام 2009 و تعديلاته اللاحقة و يتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية و البنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية و البنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي و يتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة و المعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف و متابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة من المقترضين و تم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر و نوع التسهيل و الأجل و تم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة و كذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة و الجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل و جدارته الائتمانية و الضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار و التنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية و توزيعها جغرافياً و عدم تركزها على مستوى الزبائن و المجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية و تحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد و التمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر و التحوط منها.

•المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

- **التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية**

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد او مؤسسة أو بنك مراسل) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية، وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25%من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة).

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر :

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

2014	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات				المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المصارف والمؤسسات المصرفية الاخرى	
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
ديون متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-	-
عادية (مقبولة المخاطر)	57,019,835	117,192,861	1,744,974,926	174,607,316	-	-	2,093,794,937
تتطلب اهتماما خاصًا	36,275,608	29,883,533	2,521,344,150	327,543,615	-	-	2,915,046,906
غير منتجة:	475,094,197	83,460,961	1,975,000,376	541,266,478	-	-	3,074,822,013
دون المستوى	6,208,814	7,280,885	109,758,857	2,731,578	-	-	125,980,133
مشكوك في تحصيلها	25,986,477	22,974,571	164,998,862	8,130,094	-	-	222,090,004
رديئة	442,898,906	53,205,506	1,700,242,657	530,404,807	-	-	2,726,751,876
المجموع	568,389,640	230,537,355	6,241,319,452	1,043,417,409	-	-	8,083,663,856
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(48,228,474)	(6,245,596)	(93,018,109)	(28,860,708)	-	-	(176,352,886)
يطرح: مخصص التدني	(406,224,979)	(10,055,617)	(925,134,340)		-	-	(1,341,414,937)
الصافي	113,936,187	214,236,142	5,223,167,003	1,014,556,701	-	-	6,565,896,033

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

2013	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المصارف والمؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
البيان	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
ديون متدنية المخاطر							
عادية (مقبولة المخاطر)	199,150,512	147,199,297	333,359,940	106,255,034	-		785,964,783
تتطلب اهتماما خاصًا	103,298,174	73,187,729	2,725,988,410	466,759,156	-		3,369,233,469
غير منتجة:	551,189,425	68,758,653	1,466,343,710	539,649,043	-		2,625,940,832
دون المستوى	28,821,547	17,470,646	68,839,470	84,681,097	-		199,812,761
مشكوك في تحصيلها	100,458,615	8,237,078	213,337,339	160,397,573	-		482,430,605
رديئة	421,909,264	43,050,929	1,184,166,901	294,570,373	-		1,943,697,467
المجموع	853,638,112	289,145,679	4,525,692,061	1,112,663,233	-		6,781,139,085
يطرح: الإيرادات المحفوظة	(47,364,545)	(7,928,904)	(55,219,517)	(19,613,034)	-		(130,126,001)
يطرح: مخصص التدني	(371,317,631)	(1,512,512)	(678,931,744)	(94,862,788)	-		(1,146,624,675)
الصافي	434,955,936	279,704,264	3,791,540,799	998,187,411	-		5,504,388,409

40 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2014

الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات			
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	30,078,842	144,939,218	916,444,906	195,132,848	-	1,286,595,814
تتطلب اهتمام خاص	26,116,545	35,584,485	338,502,046	362,758,749	-	762,961,825
غير منتجة:	463,421,570	93,769,554	1,329,444,462	473,656,520	-	2,360,292,106
دون المستوى	5,546,585	9,068,360	74,056,754	2,731,578	-	91,403,276
مشكوك فيها	24,385,283	25,065,535	171,224,502	9,451,634	-	230,126,955
رديئة	433,489,702	59,635,660	1,084,163,205	461,473,308	-	2,038,761,875
المجموع	519,616,957	274,293,257	2,584,391,413	1,031,548,117	-	4,409,849,744
منها:						
تأمينات نقدية	404,813	28,014,876	-	-	-	28,419,688
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	342,000,000	0	-	342,000,000
عقارية	33,721,190	246,278,382	2,239,570,631	1,020,971,415	-	3,540,541,618
أسهم متدأولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	485,490,954	-	2,820,781	10,576,703	-	498,888,438

40 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2013	الشركات					
الضمانات مقابل:	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	149,512,595	184,185,240	243,227,919	112,790,505	-	689,716,259
تتطلب اهتمام خاص	104,752,516	88,476,426	1,065,647,997	499,238,477	-	1,758,115,416
غير منتجة:	553,251,556	79,368,937	1,012,763,895	487,304,146	-	2,132,688,533
دون المستوى	30,002,731	19,801,038	76,301,151	71,911,003	-	198,015,924
مشكوك فيها	100,840,578	9,892,575	232,199,960	115,539,764	-	458,472,878
رديئة	422,408,246	49,675,324	704,262,784	299,853,378	-	1,476,199,732
المجموع	807,516,666	352,030,603	2,321,639,811	1,099,333,129	-	4,580,520,208
منها:					-	
تأمينات نقدية	236,708	39,675,000	-	-	-	39,911,708
كفالات مصرفية مقبولة	-	-	-	-	-	-
عقارية	67,998,676	312,355,603	2,261,511,549	1,074,450,640	-	3,716,316,468
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	739,281,283	-	60,128,262	24,882,488	-	824,292,033

40 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجمالها كما في نهاية السنة الحالية 68,700,709 ليرة سورية مقابل 588,105,289 ليرة سورية كما في نهاية السنة السابقة.

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجمالها كما في نهاية السنة الحالية 366,721,365 ليرة سورية مقابل 1,632,386,800 ليرة سورية كما في نهاية السنة السابقة.

الضمانات المحتفظ بها و التحسينات الائتمانية:

يعتمد البنك على عدة أساليب و ممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير و أسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية و حسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية و العقارات و الأوراق المالية و السيارات و الضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد و التحقق من صحة الضمانات المقدمة و موائمتها و مطابقتها و متابعة تجديدها حسب الحاجة و يتم تقييمها وفق قرارات و تعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن .

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نيتجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، و لتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات و يتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات و كلما دعت الحاجة لذلك و يتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن و يتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب و واقع المنطقة التي يوجد بها العقار، و يتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي و قرارات مجلس النقد و التسليف رقم 597 لعام 2009 و رقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- هبوط قيمة الضمانات العقارية المرهونة من الدرجة الأولى لصالح البنك مقابل التسهيلات الممنوحة بنسبة 10% من قيمتها السوقية.
- توقف زبائن البنك عن تسديد التزاماتهم تجاه البنك بدءاً من تاريخ تسديدهم لآخر قسط قاموا بسداده و لنهاية الربع الأول من عام 2015 سواء أكانوا ملتزمين بالسداد أم لا.
- هبوط قيمة الضمانات العقارية المرهونة لصالح البنك بنسبة 10% من قيمتها السوقية مع توقف الزبائن عن السداد لنهاية الربع الأول من عام 2015.

و عليه فقد تم تشكيل مخصص إضافي بناء على أكثر الاختبارات المذكورة شدة بلغت قيمته 99,638,481 ل.س.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي و كما يلي:

(توزع حسب بلد الاقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية البند	داخل القطر	دول الشـــرق الأوســـط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	9,686,471,005	-	-	-	-	-	-	9,686,471,005
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	9,502,641,801	33,604,740,364	2,385,443,158	-	-	-	-	45,492,825,322
حسابات إستثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	3,754,926,528	-	-	-	-	-	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي								
للأفراد	113,936,187	-	-	-	-	-	-	113,936,187
التمويلات العقارية	214,236,142	-	-	-	-	-	-	214,236,142
للشركات:								
الشركات الكبرى	5,223,167,003	-	-	-	-	-	-	5,223,167,003
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	1,014,556,701	-	-	-	-	-	-	1,014,556,701
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في العقارات	424,735,000	-	-	-	-	-	-	424,735,000
موجودات قيد الاستثمار(مقتناة بغرض المرابحة)	228,743	-	-	-	-	-	-	228,743
موجودات آيلة لوفاء ديون.	1,160,000	-	-	-	-	-	-	1,160,000
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	4,609,260	-	-	-	-	-	-	4,609,260
صافي الموجودات الثابتة المادية	321,010,044	-	-	-	-	-	-	321,010,044
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,136,085,254	-	-	-	-	-	-	1,136,085,254
الموجودات الأخرى	139,692,845	-	-	-	-	-	-	139,692,845
الإجمالي / 2014/12/31	27,782,529,985	37,359,666,892	2,385,443,158	-	-	-	-	67,527,640,035
الإجمالي / 2013/12/31	16,010,318,466	37,765,200,968	2,612,658,293	-	-	-	-	56,388,177,727

*باستثناء دول الشرق الأوسط

40 إدارة المخاطر(تتمة):

1. مخاطر الائتمان(تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	القطاع الاقتصادي							
البند	**مالي**	**صناعة**	**تجارة**	**عقارات**	**زراعة**	**أفراد**	**حكومة وقطاع عام**	**أخرى**	**إجمالي**
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	9,686,471,005	-	-	-	-	-	-	-	9,686,471,005
- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	45,492,825,322	-	-	-	-	-	-	-	45,492,825,322
- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,754,926,528	-	-	-	-	-	-	-	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	-	1,746,644,941	2,760,359,580	485,452,669	14,406,745	646,343,012		912,689,085	6,565,896,033
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	2,700,000	136,992,845	139,692,845
موجودات قيد الاستثمار (مقتناة بغرض المرابحة)	-	-	-	228,743	-	-	-	-	228,743
موجودات آيلة لوفاء ديون.	-	-	-	-	-	-	-	1,160,000	1,160,000
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,136,085,254	-	-	-	-	-	-	-	1,136,085,254
الإجمالي / 2014/12/31	60,070,308,110	1,746,644,941	2,760,359,580	485,681,412	14,406,745	646,343,012	2,700,000	1,050,841,930	66,777,285,731
الإجمالي / 2013/12/31	50,208,669,230	1,427,507,489	1,641,894,201	616,177,214	17,222,569	794,047,160	2,700,000	1,069,178,923	55,777,396,786

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي و تقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر و تحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق و دراسة اتجاهات عوائد الاستثمار و أسعار الصرف المتوقعة و الاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد –العملة – السوق- الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع و المخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع و وعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي و تنوع العملات و إدارة مراكز العملات التشغيلية و إدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارت مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة و المعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من انواع مخاطر السوق (هوامش او معدلات) للمرابحة واسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل و حجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة و بعد أن يتم تحديد تكلفة النقد و النسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الآجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقع منحها و نسبة الأرباح الممكن استيفاؤها على هذه التمويلات و حصة البنك كمضارب و الودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها و ما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.
- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +/-5% من الأموال الخاصة الصافية للبنك و أن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة الصافية و بموجب التغيرات اليومية يتم استقراء تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة و المنصوص عنها بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 و تعديلاته اللاحقة التي كان آخرها القرار 1101، و يؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة و قيم التوظيفات التي تشكل حدود التركزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء تحليل حساسية على نسب السيولة اليومية، إذ يتم إجراء تحليل على نسبة السيولة اليومية بكافة العملات و على نسبة السيولة اليومية بالليرة السورية و نسبة السيولة اليومية بالعملات الأجنبية وفق السيناريوهات التالية:
  - استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة بكافة العملات و بالليرة السورية و بالعملات الأجنبية.
  - استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
  - استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
  - استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية و حسابات التوفير و الودائع الآجلة.
  - استثناء الحسابات الجارية كلياً.

بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب التي تقترب من منطقة الخطر المسموح و هي النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد و التسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2. مخاطر السوق(تتمة):

الإفصاحات الوصفية(تتمة):

يذكر أن دائرة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات التي تهتم بدراسة نسب السيولة و ربحية التمويلات و أثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة و مراقبة تكلفة النقد و كذلك تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق و طرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الادارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة و تداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية و الاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة و نسب السيولة اليومية بكافة العملات و بالليرة السورية و بالعملات الأجنبية تقوم بها دائرة المخاطر و دائرة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود و مراقبتها و التوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية و تصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك و تراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف و الإيداع و الاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد و التسليف رقم 501 لعام 2009 و تعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقيل المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعمد دائرة المخاطر إلى مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا و يتم الوقوف على تجديد سقوف هذه البنوك فور استحقاقها و مراقبة عملية تجديدها.

أ- مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية و التمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار و البضائع و بالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه و بموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي و التقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيلها و من ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية و الصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد و من ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد و البنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة و لم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف و مخاطر الدول و البنوك الخارجية و يلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقوف و حدود للتعاملات بالعملات الأجنبية و مراكز القطع و سقوف للدول و البنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع و مخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المرابحات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا و يتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، و في هذا الصدد و للتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات و المطلوبات و دراسة الفجوات و دراسة اتجاهات عوائد الاستثمار و أسعار الصرف المستقبلية و الاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك و معدل العوائد و الأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار و التي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات و يسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح و هذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، و ينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المرابحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً و بمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب و بإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

ج- المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقديا في عقود التمويل بالمضاربة.
وفقًا لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطيات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق
يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف انواع عقود التمويل الاسلامي وذلك من خلال معيار الافصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الاسلامية .

د- مخاطر العملات الاجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الاجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الاساس للبنك و تتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/-5% من قيمة الأموال الخاصة الصافية للمصرف، و تتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة الصافية هذا و تعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الاجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.
لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية و لا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ- مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع :

تنشا مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد ابرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة و إلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع و بيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم و الإجارة المنتهية بالتمليك و غيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، و فيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، و يقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.
يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية –تكلفة الانتاج-مدى توفر البديل –الاستقرار السياسي).

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الاجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الاجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، و تتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.
وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2014 **ليرة سورية**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	7,271,216,840	727,121,684	734,130,905
يورو (دائن)	2,635,906	263,591	197,693
جنيه استرليني (دائن)	2,854,876	285,488	214,116
ين ياباني (مدين)	55,202	(5,520)	(4,140)
عملات اخرى (دائن)	310,809,802	31,080,980	23,310,735

2013 **ليرة سورية**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	5,225,842,524	522,584,252	528,800,189
يورو (مدين)	25,335,227	(2,533,523)	(1,900,142)
جنيه استرليني (دائن)	4,649,836	464,984	348,738
ين ياباني (دائن)	12,600,226	1,260,023	945,017
العملات الأخرى (دائن)	306,300,401	30,630,040	22,972,530

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

فجوة العائد

2014	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات							
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	10,945,275,192	11,600,836,038	4,581,590,071	-	1,517,694,884	-	649,349,111
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	2,732,429,047	236,199,750	642,553,880	974,218,710	364,414,843	235,843,402	1,380,236,401
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات و المساهمات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	13,677,704,238	11,837,035,788	5,224,143,952	974,218,710	1,882,109,727	235,843,402	2,029,585,512
المطلوبات							
تأمينات نقدية مودعة لدى البنك (اعتمادات وكفالات)	2,013,234,399	201,640,202	330,330,502	3,926,230,729	1,046,172,997	3,687,392	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	-	-	-	-	-	-	30,000,000
مجموع المطلوبات	2,013,234,399	201,640,202	330,330,502	3,926,230,729	1,046,172,997	3,687,392	30,000,000
أصحاب الاستثمار المطلق	337,376,024	409,856,112	864,234,658	975,223,626	963,086,911	606,424,061	118,075,248
مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين و أصحاب الاستثمار	2,350,610,423	611,496,314	1,194,565,160	4,901,454,354	2,009,259,908	610,111,452	148,075,248
الفجوة في كل فترة	11,327,093,815	11,225,539,474	4,029,578,791	(3,927,235,645)	(127,150,181)	(374,268,050)	1,881,510,264
الفجوة التراكمية	11,327,093,815	22,552,633,289	26,582,212,081	22,654,976,436	22,527,826,255	22,153,558,205	24,035,068,469

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

فجوة العائد(تتمة):

2013	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات	1,435,211,628	287,415,410	13,783,255,431	-	-	-	847,754,229
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	1,998,917,708	143,907,200	158,619,904	367,255,340	317,529,816	206,412,713	2,311,745,727
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية							
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات و المساهمات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	3,434,129,336	431,322,610	13,941,875,335	367,255,340	317,529,816	206,412,713	3,159,499,956
المطلوبات							
تأمينات نقدية مودعة لدى البنك (اعتمادات وكفالات)	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	-	502,326,856	-	-	-	50,440,955	-
مجموع المطلوبات	-	502,326,856	-	-	-	50,440,955	-
أصحاب الاستثمار المطلق	288,136,951	339,353,716	556,284,716	961,071,202	813,266,685	395,798,213	82,476,071
مجموع المطلوبات و حقوق المساهمين و أصحاب الاستثمار	288,136,951	841,680,572	556,284,716	961,071,202	813,266,685	446,239,168	82,476,071
الفجوة في كل فترة	3,145,992,385	(410,357,962)	13,385,590,620	(593,815,862)	(495,736,868)	(239,826,455)	3,077,023,885
الفجوة التراكمية	3,145,992,385	2,735,634,423	16,121,225,043	15,527,409,181	15,031,672,312	14,791,845,857	17,868,869,742

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

تحليل الحساسية لمخاطر العائد :

العملة	الفجوة	الاثر على الارباح والخسائر *2%	الاثر على حقوق الملكية
2014			
ليرة سورية	(731,628,008)	(14,632,560)	(10,974,420)
دولار	8,675,960,603	173,519,212	130,139,409
يورو	13,103,985,610	262,079,712	196,559,784
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	1,105,240,000	22,104,800	16,578,600

العملة	الفجوة	الاثر على الارباح والخسائر *2%	الاثر على حقوق الملكية
2013			
ليرة سورية	14,238,470	284,769	213,577
دولار	14,222,284,197	284,445,684	213,334,263
يورو	86,433,156	1,728,663	1,296,497
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	468,890,035	9,377,801	7,033,351

40 إدارة المخاطر(تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

التركز في مخاطر العملات الاجنبية :

العملة / البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
2014						
الموجودات	3,810,654,175	3,030,773,300	2,637,336	0	4,136,566	6,848,201,377
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	14,281,880,844	29,589,269,628	5,895,389	4,990,507	1,376,193,134	45,258,229,502
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	2,370,043,995	1,566,623,226	-	-	-	3,936,667,220
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	101,981,212	995,186,216	-	-	-	1,097,167,428
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	108,464	82,004	-	-	-	190,468
موجودات قيد الاستثمار	-	-	-	-	-	-
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	38,540,503	21,259,317	-	-	700,557	60,500,377
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	854,386,741					854,386,741
مجموع الموجودات	21,457,595,935	35,203,193,691	8,532,725	4,990,507	1,381,030,257	58,055,343,114
لمطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين						
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	10,415,922,570	26,564,031,179	4,621,500	-	1,035,373,769	38,019,949,017
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	2,951,960,987	2,320,018,447	1,056,349	5,045,709	34,846,686	5,312,928,178
تأمينات نقدية	-	6,113,586,201	-	-	-	6,113,586,201
مطلوبات أخرى	138,133,503	124,516,880	-	-	-	262,650,383
مجموع المطلوبات	13,506,017,060	35,122,152,706	5,677,849	5,045,709	1,070,220,455	49,709113,778
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق	680,362,035	78,405,079	-	-	-	758,767,114
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	14,186,379،095	35,200,557,785	5,677,849	5,045,709	1,070،220،455	50,467,880,892
صافي التركز داخل الميزانية	(7,271,216،840)	(2,635,906)	(2,854,876)	55,202	(310،809،802)	(7,587,462,222)
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر (تتمة):

2.مخاطر السوق(تتمة):

التركز في مخاطر العملات الاجنبية(تتمة):

العملة / البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
2013						
الموجودات						
مجموع الموجودات	24,486,859,582	21,753,366,767	9,198,817	16,770,028	1,238,514,357	47,504,709,551
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين						
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	19,261,017,058	21,778,702,044	4,548,980	4,169,802	932,213,957	41,980,651,841
صافي التركز داخل الميزانية	5,225,842,524	(25,335,277)	4,649,837	12,600,226	306,300,399	5,524,057,710
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر(تتمة):

3. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويل زيادة الموجودات. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن استعمالها عند الضرورة.وكذلك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 بتاريخ 22 تشرين الثاني2009، على البنك أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 60.58% كما في31 كانون الأول 2014 بينما بلغت 44.58% كما في 31 كانون الأول 2013.
يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2014 كانت قد بلغت 113.83% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 102.71% .

قامت إدارة البنك من خلال المتابعة اليومية وتنفيذ عدة اختبارات جهد وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي بمجموعة كبيرة من الخطوات لتخفيض مخاطرالسيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: تخفيض المحفظة الائتمانية إضافة إلى عدم توظيف أموال أكثر من 3 أشهر مع البنوك
- من ناحية إدارة المطلوبات :إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع
- من ناحية إدارة سعر العائد :تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية : تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية :إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراءرقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5 % .

تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك الرئيسية.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2014 المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,909,446	-	-	-	-	-	-	-	10,909,446
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	29,198,714	11,582,396	4,711,715	-	-	-	-	-	45,492,825
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	803,854	2,301,724		649,349	-	3,754,927
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	2,732,429	236,200	642,554	974,219	364,415	235,843	1,380,236	-	6,565,896
موجودات قيد الاستثمار	-	-	-	-	-	-	229	-	229
موجودات آيلة لوفاء ديون.	-	-	-	-	-	-	1,160	-	1,160
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	424,735	424,735
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	321,010	321,010
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	4,609	4,609
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة							49,246	-	49,246
موجودات أخرى	30,188	20,545	31,286	19,672	4,469	33,533	-	-	139,693
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1,136,085	1,136,085
مجموع الموجودات	42,870,777	11,839,141	5,385,555	1,797,745	2,670,607	269,377	2,080,221	1,886,440	68,799,861
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	38,141,426	-	-	-	-	-	30,000	-	38,171,426
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	1,669,270	1,251,952	1,251,952	1,251,952	1,251,952	834,635	834,635	-	8,346,350
تأمينات نقدية	2,013,234	201,640	330,331	3,926,231	1,046,173	3,687		-	7,521,296
مطلوبات أخرى	307,984	-	67,316	38,931	68	78	88,554	-	502,930
مخصص القطع التشغيلي	-	-	-	-	-	17,708	-	-	17,708
مجموع المطلوبات	42,131,914	1,453,593	1,649,599	5,217,114	2,298,193	856,107	953,189	-	54,559,709
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	337,376	409,856	864,235	975,224	963,087	606,424	241,408	-	4,397,610
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	42,469,290	1,863,449	2,513,833	6,192,338	3,261,280	1,462,531	1,194,597	-	58,957,319
فجوة السيولة 2014	401,487	9,975,692	2,871,721	(4,394,593)	(590,673)	(1,193,155)	885,623	1,886,440	9,842,542

40 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2013 المبلغ بآلاف الليرات السورية	حتى 7أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3أشهر	أكثر من 3أشهر إلى 6أشهر	أكثر من 6أشهر إلى 9أشهر	أكثر من 9أشهر إلى سنة	من سنة الى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,140,661	-	-	-	-	-	-	-	4,140,661
حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	28,382,941	2,088,471	14,248,062	-	-	-	-	-	44,719,475
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	146,681	-	-	0	847,754	994,435
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,998,918	143,907	158,620	367,255	317,530	206,413	2,105,972	205,774	5,504,388
موجودات قيد الاستثمار	184	-	-	-	-	-	-	-	184
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	246,260	246,260
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	331,400	331,400
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	10,156	10,156
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	-	-	-	22,965	-	22,965
موجودات أخرى	19,650	1,523	-	42,982	-	-	-	-	64,155
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	901,081	901,081
مجموع الموجودات	34,542,354	2,233,901	14,406,682	556,919	317,530	206,413	2,128,937	2,542,426	56,935,161
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	34,127,346	502,285	-	-	-	50,000	-	-	34,679,631
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	1,149,644	862,233	862,233	862,233	862,233	574,822	574,822	-	5,748,219
تأمينات نقدية	1,183,382	2,566,094	721,532	595,538	150,839	428	-	-	5,217,814
مطلوبات أخرى	652	96,100	65	65	-	-	-	64,641	161,523
مخصص القطع التشغيلي	-	-	-	-	-	17,708	-	-	17,708
مجموع المطلوبات	36,461,023	4,026,712	1,583,830	1,457,836	1,013,072	642,957	574,822	64,641	45,824,894
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	879,435	240,485	545,016	798,603	642,398	321,886	8,564	113,326	3,549,714
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	37,340,459	4,267,197	2,128,846	2,256,439	1,655,470	964,843	583,386	177,967	49,374,607
فجوة السيولة 2013	(2,798,105)	(2,033,296)	12,277,836	(1,699,520)	(1,337,940)	(758,430)	1,545,552	2,364,458	7,560,554

40 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2014	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	6,102,736,291	-	-	6,102,736,291
السقوف غير المستغلة	2,316,595,864	-	-	2,316,595,864
الكفالات	382,285,215	-	-	382,285,215
المجموع	8,801,617,370	-	-	8,801,617,370

31-كانون الأول-2013	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	5,006,963,073	-	-	5,006,963,073
السقوف غير المستغلة	3,423,851,536	-	-	3,423,851,536
الكفالات	286,408,580	-	-	286,408,580
المجموع	8,717,223,189	-	-	8,717,223,189

4. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك و التي تنتج أما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات و إجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفين.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل و يتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك و يتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات و إجراءات العمل و تحديثها بشكل يتوافق مع القرارات و القوانين الصادرة و ما تقتضيه الفترة و تتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة و يتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها و كذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم و تصقل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم.

و في هذا المجال يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية و مستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين و عدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات و سجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات و الحسابات و التحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات و أنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد و لأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبينة على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ و خطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات و توقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات و العمليات و الأنظمة و وضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر و الإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثر العمليات و النشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات و الإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ و خطط استمرارية العمل و اختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل و تخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية و الاقتصادية المحيطة و التي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة و بهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر و اتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية و قرارات مجلس النقد و التسليف الخاصة بالجوانب الشرعية و كذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية و الشرعية.
- مراجعة سياسات و إجراءات عمل الدوائر و عرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية و توصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، و من أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية و مخاطر السمعة و مخاطر الخسائر المالية و مخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال و الاحتيال و الفساد، و لحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام و مدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، و ذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و إعداد إجراءات و استبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناظمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات و إجراءت العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب و يقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية و الإفصاح و يهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم و يتم تقديم النصح للزبائن و توعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف و ليس على مزود الخدمة و بالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات و يحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية و تضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع و تسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة و إدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ و خطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك و تؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات و تؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد اجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقق الغاية المرجوة منها و تضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر و تتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور و المفاتيح العادية و الالكترونية و تؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات و الشبكة البديلة و الرديفة و النظام البنكي و التطبيقات البديلة و تدير عملية التشغيل البديل و تؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات و تعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ و تناقش موضوع الإعلان و تفعيل حالات الطوارئ و مستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ و من ثم العودة إلى التشغيل العادي و تشغيل المركز البديل و إيقاف المركز الرئيسي و تحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ و المستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي و الاستعادة التي تدير التطبيقات و قواعد بياناتها و الملفات الالكترونية لدوائر و أقسام البنك و تسلط الضوء على إعدادات المبدلات و الموزعات و إعدادات أنظمة تشغيل المخدمات و الأرشيف الالكتروني و المستندات و الوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل و آلية اتصال فريق خطة الطوارئ و حدود التعميم و التبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث و التبليغ عنها و تصنف الحوداث إلى عادية أو طارئة و تسجل الحوادث و تحدد مسؤولية المتابعة و المعالجة.
- خطة التنسيق و الفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار و التنسيق مع مسؤول إعلان و تفعيل الطوارئ و التنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ و مع دائرة الموارد البشرية و دوائر البنك ذات العلاقة و تناقش موضوع الإخلاء و الإسعافات الأولية.

قام البنك أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة و النقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية و آجال التمويلات القائمة و المتوقعة و تم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها و توزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

40 إدارة المخاطر(تتمة):

التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- **قطاع الأعمال**:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي :

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيـــــان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	أرقام السنة	أرقام المقارنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	52,621,138	413,139,266	2,543,648,020	208,597,591	304,927,728	3,522,933,743	4,019,124,475
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	(45,000,000)	(140,726,131)	-	-	-	(185,726,131)	(461,569,665)
تدني قيمة الموجودات المالية	-	-	(510,011,320)	-	-	(510,011,320)	(641,057,030)
نتائج أعمال القطاع	7,621,138	272,413,135	2,033,636,700	208,597,591	304,927,728	2,827,196,292	2,916,497,780
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(749,964,026)	(749,964,026)	(562,384,556)
حصة المصرف من أرباح(خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	-	2,077,232,266	2,354,113,224
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	26,281,849	6,015,270
صافي ربح (خسائر) السنة	-	-	-	-	-	2,103,514,116	2,360,128,494
معلومات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
موجودات القطاع	328,172,329	6,237,723,704	59,544,436,675	1,831,510,043	-	67,941,842,751	52,961,634,661
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	875,268,689	875,268,689	3,973,526,122
مجموع الموجودات	328,172,329	6,237,723,704	59,544,436,675	1,831,510,043	875,268,689	68,817,111,440	56,935,160,783
مطلوبات القطاع	-	-	38,171,425,809	6,280,389,383		44,451,815,192	49,152,399,581
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	24,365,296,248	24,365,296,248	7,782,761,202
مجموع المطلوبات	-	-	-	-	-	68,817,111,440	56,935,160,783
مصاريف راسمالية	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاكات	-	-	-	-	-	-	-

40 إدارة المخاطر(تتمة):

التحليل القطاعي(تتمة):

- **قطاع التوزيع الجغرافي**:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وافريقيا وأوروبا.

	2014		
	داخل سورية	**خارج سورية**	**المجموع**
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	322,094,353	135,535,501	457,629,853
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(129,523,352)		(129,523,352)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	504,473,203		504,473,203
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	273,093,488		273,093,488
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	2,077,105,678		2,077,105,678
ايرادات اخرى	9,052,117		9,052,117
إجمالي الأرباح التشغيلية	3,056,295,486	135,535,501	3,191,830,987
مصاريف تشغيلية	(514,492,210)		(514,492,210)
مخصصات تشغيلية أخرى	(90,095,190)	(510,011,320)	(600,106,510)
صافي الأرباح قبل الضريبة	2,451,708,086	(374,475,819)	2,077,232,267
مصروف ضريبة الدخل			26,281,849
صافي أرباح السنة			2,103,514,116
الموجودات	29,012,165,389	39,787,696,051	68,799,861,439

	2013		
	داخل سورية	**خارج سورية**	**المجموع**
الإيرادات			
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	167,705,555	56,221,121	223,926,676
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(156,758,709)		(156,758,709)
مخصص تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية	(245,875,337)		(245,875,337)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	654,881,191		654,881,191
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	385,730,444		385,730,444
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	2,521,900,026		2,521,900,026
ايرادات أخرى	4,575,247		4,575,247
إجمالي الأرباح التشغيلية	3,332,158,417	56,221,121	3,388,379,538
مصاريف تشغيلية	(327,869,198)		(327,869,198)
مخصصات تشغيلية أخرى	(65,340,085)	(641,057,030)	(706,397,114)
صافي الأرباح قبل الضريبة	2,938,949,135	(584,835,909)	2,354,113,226
مصروف ضريبة الدخل			6,015,270
صافي أرباح السنة			2,360,128,496
الموجودات	16,557,301,522	40,377,859,261	56,935,160,783

41 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال و كيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان و مخاطر حسابات الموجودات و حسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة و مخاطر السوق المثقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة و المخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية و الأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به و الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الخاص و احتياطيات أخرى و حسابات تغذية رأس المال و احتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية و علاوات الإصدار و الاندماج و المؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة و الأرباح المدورة من السنوات السابقة و صافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح و كذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة و صافي الأسهم و المساهمات في المصارف و المؤسسات المالية و صافي الموجودات الثابتة غير المادية و أسهم المصرف المعاد شراؤها و صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة و الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية و النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة و الغير المكونة من قبل المصرف و النقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات و غير المكونة و المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين و أعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع و كذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية و يتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية، كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

يعتبر رأس المال في المصارف وسيلة لحماية المودعين و هو عامل أمان و ثقة لهم على اعتبار أن الجانب الأكبر من مصادر أموال المصرف هي من أموال المودعين و حسابات الاستثمار المطلق و هو غطاء اساسي لامتصاص الخسائر و الأخطار المتوقعة والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالمصرف و يمكن القول إن وظائف رأس المال في المصارف لها سمة معينة تختلف عن بقية منشآت إدارة الإعمال ويمكن تحديدها بوظيفة الحماية لأموال المودعين من أي خسارة متوقعه يمكن أن يتعرض لها المصرف كما أن رأس المال يقدم و يوفر الأموال المطلوبة للقيام بالوظائف و الأعمال المطلوبة منه قبل تمكنه من الحصول على مصادر أموال أخرى و تمكنه من تمويل المباني و التجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف .. و يتم إدارة رأس المال بالاعتماد على التوصيات و المقررات الصادرة عن الجهات التي تمارس الدور الرقابي على المصارف كمعايير أداء تسلط الضوء على المتطلبات المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تتطلب وجود قيمة مقابلة من رأس المال تكفي لمواجهة الخطر الذي يرافق نشاط البنك المصرفي.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي :

	2014 **ليرة سورية**	2013 **ليرة سورية**
الأموال الخاصة الأساسية	**9,582,930,318**	**7,473,904,739**
رأس المال	5,000,000,000	5,000,000,000
أرباح مدورة غير محققة*	5,628,417,269	3,551,311,590
خسائر متراكمة محققة	(1,040,877,691)	(1,067,250,474)
الموجودات غير الملموسة	(4,609,260)	(10,156,377)
الأموال الخاصة المساندة	**33,051,351**	**33,051,351**
أرباح مدورة غير محققة*	-	-
احتياطي مخاطر التمويل	33,051,351	33,051,351
صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي	9,615,981,669	7,506,956,090
الموجودات المثقلة	16,285,395,120	13,652,304,069
حسابات خارج الميزانية المثقلة	118,738,340	47,229,013
المخاطر التشغيلية	861,110,000	570,545,096
مركز القطع التشغيلي	316,301,000	374,118,621
	17,581,544,460	14,644,196,799
نسبة كفاية رأس المال (%)	**54.69%**	51.26%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**54.51%**	51.04%
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين(%)	**99.66%**	99.57%

حسب قرارمجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادرفي 24 كانون الثاني2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب1تاريخ 4-2-2008 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية راس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب4 عام 2007

42 تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات:

31 كانون الأول 2014 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,909,446	-	10,909,446
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	45,492,825	-	45,492,825
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	3,105,577	649,349	3,754,927
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	5,185,660	1,380,236	6,565,896
موجودات قيد الاستثمار	-	229	229
.موجودات آيلة لوفاء ديون	-	1,160	1,160
استثمارات في العقارات	-	424,735	424,735
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	321,010	321,010
موجودات غير ملموسة	-	4,609	4,609
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	49,246	49,246
موجودات أخرى	139,693	-	139,693
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,136,085	1,136,085
مجموع الموجودات	64,833,201	3,966,660	68,799,861
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	38,141,426	30,000	38,171,426
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	7,511,715	834,635	8,346,350
تأمينات نقدية	7,521,296	-	7,521,296
مطلوبات أخرى	414,376	88,554	502,930
مخصص القطع التشغيلي	17,708	-	17,708
مجموع المطلوبات	53,606,520	953,189	54,559,709
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,156,201	241,408	4,397,610
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	57,762,722	1,194,597	58,957,319
الصافي	7,070,480	2,772,063	9,842,542

42 تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات(تتمة):

31 كانون الأول 2013 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,140,661	-	4,140,661
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	44,719,475	-	44,719,475
ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	146,681	847,754	994,435
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	3,192,643	2,311,745	5,504,387
موجودات قيد الاستثمار	184	-	184
.موجودات آيلة لوفاء ديون	-	-	-
استثمارات في العقارات	-	246,260	246,260
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	331,400	331,400
موجودات غير ملموسة	-	10,156	10,156
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	22,965	22,965
موجودات أخرى	64,155	-	64,155
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	901,081	901,081
مجموع الموجودات	52,263,799	4,671,361	56,935,160
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	34,679,631	-	34,679,631
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	5,173,397	574,822	5,748,219
تأمينات نقدية	5,217,814	-	5,217,814
مطلوبات أخرى	96,882	64,641	161,523
مخصص القطع التشغيلي	17,708	-	17,708
مجموع المطلوبات	45,185,431	639,463	45,824,894
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,427,824	121,890	3,549,714
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	48,613,255	761,353	49,374,607
الصافي	3,650,544	3,910,010	7,560,554

43 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
اعتمادات مستندية	5,922,179,618	5,006,963,073
قبولات	180,556,673	-
كفالات	382,285,215	286,408,580
لقاء دفع	7,000,000	_
لقاء حسن تنفيذ	314,748,115	90,168,680
لقاء اشتراك في مناقصات	60,537,100	196,239,900
حسابات إستثمارية لصالح الغير	-	-
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	2,316,595,864	3,423,851,536
	8,801,617,370	8,717,223,189

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :

	2014 ليرة سورية	2013 ليرة سورية
ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:		
تستحق خلال سنة	-	-
مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	-	-
ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:		
تستحق خلال سنة	12,005,833	30,268,333
تستحق خلال أكثر من سنة	122,722,222	140,388,333
مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد	134,728,056	170,656,666

44 القضايا المقامة من المصرف:

- تتم رفع الدعوى أمام محكمة استئناف الكويت /دائرة إعادة هيكلة الشركات برقم أساس 5770 لعام 2009 ، ثم تم وقف الإجراءات لإعادة جدولة الدين بناء على قرار محكمة الاستئناف، حيث أن الشركة العميلة لم تلتزم بسداد الدين بعد جدولته فقد تم التنسيق مع المحامي الوكيل في الكويت لاتخاذ الاجرءات القانونية بحق الشركة العميلة.

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 وحددت الجلسة القادمة بتاريخ 16/2/2015 والدعوى مؤجلة لجواب الخصم النهائي.

45 أرقام المقارنة:

تم أعادة تبويب بعض أرقام بيان المركز المالي الموحد لعام 2013 لتتناسب مع تبويب أرقام بيان المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 ، لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام 2013.